مجلة اللغة العربية وآدابها
السنة السابعة، العدد الثاني عشر، ربيع و صيف ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م
صفحة ١٠٣- ١٢٠

منهج النحو في الفوائد الصمدية والحدائق الندية

سيد أبوالفضل سجادي[١]*، محمد هادي مرادي[٢]

١. أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية بجامعة أراك

٢. أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية بجامعة العلامة الطباطبائي

(تاريخ الاستلام: ٨٨/١/٢٢ ؛ تاريخ القبول: ٨٨/٤/١٢)

الملخّص

يعدُّ الشيخ البهائي من نوابغ العالم الإسلامي، وقد أسدى الخدمات الكثيرة إلى الناس في حياته، ألَّف هذا العالم ما يقرب من مائة كتاب في المجالات المختلفة العلميَّة والأدبيَّة، منها «الفوائد الصمديَّة» في علم العربيَّة، وقد احتوى هذا الكتاب على كلِّ القواعد النحويَّة حيث تناولها بإيجاز شديد، وقد كتبت عليه شروح منها «الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة» للسَّيِّد علي خان الكبير، حيث قام الشارح فيه بجمع آراء النحاة، وقارنها مقارنةً منطقيَّةً دقيقةً، وأورد القواعد الّتي يحتاج الباحث في علم النحو والقضايا اللغويَّة، يعتبر هذا الكتاب من المراجع الّتي لا غنى عنها الباحث في هذا المجال، نستعرض وننقد آراء الماتن والشارح في هذه المقالة.

الكلمات الرئيسية

الفوائد الصمدية، الحدائق الندية، دراسة أسلوبهما النحويٍّ.

* الكاتب المسؤول الهاتف: ٠٩١٨٨٦٦٠٥٢٢
E-mail: a-sajady@araku.ac.ir

مقدمة

علم النحو، هو علم يعرف به كيفية التركيب العربيِّ صحةً وسقماً، وكيفية ما يتعلَّق بالألفاظ من حيث وقوعها فيه من حيث هو، والغرض منه الإحتراز عن الخطأ في التأليف والاقتدار على فهمه والإفهام به.

إنّ اللغة العربيَّة مثل بقيَّة اللغات تتبادل التأثُّر والتأثير، وتبادل التأثير والتأثر بين اللغات قانونٌ اجتماعيٌّ إنسانيٌّ، وإنّ اقتراض بعض اللغات من بعض ظاهرة إنسانيَّة، فالعربيَّة في حاجة لهذا التبادل، مضطرَّة إلى إدخال في ثروتها من لغات الأمم المجاورة لها، أو الّتي كان لها معها ضرب من الاتِّصال، ولكن يجب على كلِّ لغة أن يحتفظ بأصولها وقواعدها الّتي يحفظ بها، لأنَّ حفظ اللغات فرض، ولا يحفظ دين ولا ثقافة إلّا بحفظ اللغات.

اكتسب المسلمون معارف غزيرة من القرآن الكريم، ومن هنا جاء الحرص على خدمة الوحي الكريم، بحسب ما توفَّر لديهم من وسائل وقدرات علمية، وإذا كان جَمْعُ القرآن يمثل الخطوة الأولى في سبيل العناية بالقرآن الكريم، فإنَّ وَضْعَ علم النحو يمثل الخطوة الثانية في سبيل المحافظة على سلامة أداء النص القرآنيِّ بعد أن أخذ اللحن يشيع على ألسنة الناس، فيمكن القول: إنَّ القرآن الكريم كان الدافع الرئيس لوَضْع علم النحو والإعراب، وذلك لأنَّ ظهور اللحن وتَفَشِّيه في الكلام وزحفه إلى لسان مَنْ يتلو القرآن، هو الباعث على تدوين اللغة واستنباط قواعد النحو منها.

وبهذا نرى أنَّ السبب والدافع الرئيس في وضع القواعد النحوية حفظُ القرآن الكريم من التحريف والخطأ والانحراف، فالعامل الديني هو العامل الأوّل في وضع علم النحو بالإضافة إلى عوامل أخرى تعتبر هامشية بالنسبة إليه.

قيل: أوّلُ من أرسل في النحو كلاماً أبو الأسود الدؤلي المتوفَّى سنة ٦٧هـ. وقيل: إنَّ علي بن أبي طالب عليه السلام ألقى على أبي الأسود شيئاً من أصول هذا النحو، ثُمَّ قال له: «انح هذا النحو» فسمِّي هذا العلم نحواً (الأفغاني، د.ت، ص٢٧).

ولقد ظهرت في العالم الاسلاميّ في كلِّ عصر من العصور نجوم منيرة من كبار العلماء العظام الّذين لو تبعهم المسلمونَ واستضاؤوا بأنوارهم الربانيَّة لَوصلوا إلى أعلى المراتب

والدرجات العلميَّة في كلِّ علم ولصاروا روَّاد العلوم، لأنَّه ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (المنافقون/٨)، ومن هؤلاء العلماء الّذين ألَّفوا في علم النحو هو الشيخ البهائي.

الشيخ البهائي

الشيخ بهاء الدين محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن محمد بن علي بن الحسين بن صالح الحارثي الهَمداني العاملي الجبعي. و«الحارثي الهمداني» نسبة إلى الحارث الهمداني صاحب أميرالمؤمنين علي عليه السلام و«الهَمداني» نسبة إلى همدان، القبيلة العربية المشهورة، وهم حيٌّ من اليمن، يقول الإمام علي عليه السلام في هذه القبيلة [من الطويل]:

جَزَي اللّهُ همدانَ الجِنانَ فإنّهم ... سِمَامُ العِدى في كلِّ يومٍ خِصامِ[1]

أُنـاسٌ يُحِبُّـونَ الـنبيَّ ورَهطَـه ... سِراعٌ إلى الهَيجاء غير كَهَامِ[2]

إذا كنت بوّاباً على باب جنّة ... أقول لهمدان ادخلوا بسَلامِ

(علي بن أبي طالب، ١٤١٩، ص١٣٠)

أقدمُ مصدر لأحوال الشيخ البهائي هو كتاب «سلافة العصر» للسيد علي خان المدنيِّ، وهو يقول: مولده في بعلَبك سنة ٩٥٣هـ (المدني، ١٤٢٤، ص٢٩٠).

وتوفِّي في اصفهان سنة ١٠٣١هـ على أرجح الأقوال (الأميني، ١٣٩٧، ص٢٨٠)، ونقل قبل الدفن إلى مشهد الرضا عليه السلام ودفن هناك في داره بجانب الحضرة المقدسة الرضويَّة، وقبره هناك مشهور يزار إلى اليوم.

يقول تلميذه الفاضل المحدِّث المجلسيُّ: وسمع قبل وفاته بستَّة أشهر صوتاً من قبر بابا ركن الدين رحمه الله [من عرفاء إصفهان] فكنت قريباً منه، فنظر إلينا، وقال: سمعتم ذلك الصوت؟ فقلنا: لا، فاشتغل بالبكاء والتضرُّع والتوجه إلى الآخرة، وبعد المبالغة العظيمة قال: إنَّه أخبرتُ باستعداد الموت، وبعد ذلك بستَّة أشهر تقريباً تُوفِّي رحمه الله، وتشرَّفت بالصلاة عليه مع جميع الطلبة والفضلاء وكثير من الناس، يقربون من خمسين ألفاً (المدني، ١٤٢٤، ص٢٩٠).

---

١. السمام: جمع السمٍّ.

٢. كهام: بطيئون لاخير فيهم.

يقول العلَّامة الأميني فيه: شيخ الإسلام بهاء الملة والدين، وأستاذ الأساتذة والمجتهدين... والعارف البارع والمؤلف المبدع والأديب الشاعر، والضليع من الفنون بأسرها، فهو أحد نوابغ الأمة الاسلامية (الأميني، ١٣٩٧، ص٢٤٦).

بالرغم من أسفاره الطويلة والمناصب الحكوميَّة والأعمال العمرانيَّة والمباني الضخمه الأثريَّة الّتي شيَّدها في كبريات المدن، ألَّف وصنَّف في العلوم المختلفة حوالي مائة كتاب، وأهمُّ آثاره وأدقُّها في النحو «الفوائد الصمديَّة» الّتي عرفت بالصمديَّة، وهذا الكتاب من الكتب الّتي تدرَّس في الحوزات العلميَّة، وبرغم إيجازه يحتوي على معظم القواعد النحويَّة، وهو من الكتب الّتي فيها الشواهد القرآنيَّة. ومن بين مؤلّفاته:

١- العروة الوثقي في التفسير. ٢- الجامع العباسي في الفقه. ٣- رسالة فارسية في الاسطرلاب. ٤- رسالة عربية في الاسطرلاب. ٥- حاشية على تفسير البيضاوي. ٦- حاشية على خلاصة الأقوال. ٧- عين الحياة في التفسير. ٨- تشريح الأفلاك. ٩- حلُّ حروف القرآن. ١٠- رسالة في المواريث. ١١- حاشية على المطول. ١٢- أسرار البلاغة. ١٣- الكشكول. ١٤- بحر الحساب. ١٥- لغز النحو. ١٦- خلاصة الحساب. ١٧- تهذيب النحو. ١٨- الجبر والمقابلة. ١٩- ديوان شعره. ٢٠- شرح الصحيفة السجادية المسمَّى بحدائق الصالحين. ٢١- رسالة في حلِّ أشكال العطارد والقمر.

الشيخ البهائي وأسلوبه في الفوائد الصمديَّة

ألَّفَ الشيخ البهائي «الفوائد الصمديَّة» لأخيه عبد الصمد، وهي تشتمل على خمس حدائق:

الحديقة الأولي: في تعريف علم النحو والكلمة والكلام وتقسيم الإسم والفعل والإعراب والبناء وعلائم الرفع والنصب والجرِّ.

الحديقة الثانية: فيما يتعلَّق بالأسماء، في هذه الحديقة عرَّف المبنيَّ والمعرب، وفي قسم المعربات يشرح المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وفي قسم المبنيَّات يشرح المضمر وأسماء الإشارة والموصول والمركَّب، وبعده يدخل مبحث التوابع، وفي النهاية يشرح الأسماء العاملة المشبَّهة بالأفعال، ويقول: هي خمسة، الأوَّل: المصدر، والثاني والثالث: اسم الفاعل والمفعول، الرابع: الصفة المشبهة، والخامس: اسم التفضيل، وفي الخاتمة يأتي بالمباحث المتعلِّقة بالممنوع من الصرف.

الحديقة الثالثة: فيما يتعلَّق بالأفعال، ويبدأها بإعراب الفعل المضارع، وبعده يشرح أفعال المدح والذمِّ وفعلى التعجُّب وأفعال القلوب، وفي خاتمة هذه الحديقة يشرح باب التنازع.

الحديقة الرابعة: في الجمل وما يتبعها، هذه الحديقة تشتمل على تعريف الجملة وتقسيمها إلى إسميَّة وفعليَّة وصغرى وكبرى، ثمَّ الجمل الّتي لها محلٌّ والّتي لا محلٌّ لها.

الحديقة الخامسة: في المفردات.

يشير الشيخ البهائي في هذا الكتاب وبفضل نبوغه العجيب إلى كلِّ القواعد النحويَّة بإيجاز كبير مستشهداً بالآيات القرآنيَّة، ولذلك يحتاج إلى الشرح والتفصيل، وأفضل الشروح عليه هو«الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمدية» للسيد علي خان الكبير.

أسلوب الشيخ البهائي النحوي

في عصر الانحطاط ظهر نحاة كبار مثل ابن مالك (٦٠٠-٦٧٢هـ) الَّذي اشتهر بـ«الألفية» المعروفة في النحو، وهي أرجوزة من ألف بيت، اختصر فيها أرجوزته الطويلة «الكافية الشافية» والّتي تقع في ١٧٥٧ بيتاً.

وممَّن ساهم في التأليف بعلم النحو أيضاً عبدالله بن يوسف الأنصاري المعروف بابن هشام (٧٠٨-٧٦١هـ) الّذي نال شهرة واسعة بكتابه «مغني اللبيب» في النحو. واشتهر أيضاً في النحو بن آجروم (٦٧٣-٧٢٣هـ) وأهمُّ مؤلَّفاته «المقدَّمة الآجروميَّة في مبادئ علم العربيَّة».

ويمكن القول إنَّ علم النحو الّذي اتَّسع وتفرَّعت أبوابه وازدادت الآراء فيه إبَّان العصر العباسيِّ، وجد في عصر الانحطاط من يقصر من ذيوله ويحدُّ من تشعباته كما نري في «ألفيَّة» ابن مالك و«المغني» لابن هشام وغيرهما (نظام طهراني، ١٣٨٠، ص٢٦).

عاش المصنِّف والشارح في القسم الثاني من عصر الانحطاط، أي في العصر العثماني (٩٢٢-١٢١٣هـ) ومن نحاة هذا العصر جلال الدين السيوطيُّ المتوفَّي سنة ٩١١هـ، وقد نبغ في كثير من العلوم، ومن آثاره «البهجة المرضية في شرح الألفية»، و«المزهر في فلسفة اللغة».

يمكن القول إنَّ مذهب الشيخ البهائيَّ في النحو هو المذهبُ البصريُّ، لكنَّه حاول أن يجمع آراء النحاة في الفوائد الصمدية، وفي الحقيقة اتَّبع الشيخ كبار النحويِّين في هذا المجال، هذا ومن جهة أخرى ما مِنْ قاعدةٍ من القواعد النحويَّة إلّا وأشار إليها بصورة موجزة، وفيما يلي نستعرض بعض آراء المصنِّف:

يذهب بعض النحويِّين غير ابن هشام إلى أنَّ المعارف سبعة باحتساب المنادى المقصود، وهذا هو المختار عند البهائي حيث يقول: [الإسم] إن وضع لشيء بعينه فمعرفة كزيد

والرجل وذا والّذي وهو والمضاف إلى أحدها معنى والمعرف بالنّداء وإلّا فنكرة (الشيخ البهائي، ١٣٦٧، ص١١).

يقول الشارح: كتب المصنّفُ رحمه الله في الهامش أنّما أُخِّرَ ذكرُه، يعني المعرَّفَ بالنداء عن المضافِ إلى أحدها لئلّا يَرِدَ عليه ما ورد على ابن الحاجب، انتهى (المدني، ١٣٨٨، ص٨٨).

يريد أنَّ ابنَ الحاجب أخَّرَ ذكرَ المضاف إلى أحدها عن جميع المعارف (ابن الحاجب، ١٤٠٥، ج٢، ص١٢٨)، فأوردوا عليه، أنَّه يلزمُ من ذلك صحَّةُ الإضافةِ إلى المنادى أيضاً، والمنادى لا يُضافُ إليه أصلاً، فأخَّر المصنِّفُ ذِكْرَه، فَسَلِمَ من ذلك (المدني، ١٣٨٨، ص٨٨).

ووافق السيَّد علي خان المصنِّف في القضيَّة ويقول: والمعارفُ على المشهور كلُّها سبعة، بإدخال المعرَّف بالنداء، كما ذهَب إليه ابنُ مالك، واختارَه المُصنِّفُ، ووجهُ الانحصار فيها أنَّ تعيين المشار إليه في لفظ المعرفة إمّا أن يُفيدَه جوهرُ اللفظ، وهو العلمُ، وهو إمَّا جنسيٌّ، إن كان الحاضرُ المعهودُ جنساً وماهيَّة، كأسامة، أو شخصيَّاً، إن كان فرداً منها كزيد، أو يفيده حرفٌ وهو قسمان: ما لا يحتاجُ إلى القصد، وهو المعرَّفُ باللام، وما يحتاجُ إليه، وهو المعرَّف بالنداء. أو تفيده القرينةُ في الكلام، وهو المضمرُ. أو تفيده الإشارةُ الحسيَّةُ إلى نفسه، وهو اسمُ الإشاره، أو تفيده الإشاره العقلية إلى نسبة معلومةٍ للسامع. أمَّا خبريَّةُ فهو الموصول، أو لا، فهو الاضافة، لكنَّ الإضافةَ إلى غير معيَّنٍ لاتفيدُه تعييناً، فهو المضاف إلى أحد الخمسة (م.ن، ص٧٩).

وما اعتبر ابن مالك المنادى النكرة المقصودة من المعارف في الألفيَّة، لأنَّ النكرة المقصودة لاتناسب الشرط الذي يذكر المؤلِّف للمعرفة والنكرة، يقول ابن مالك:

نكرةٌ قابلُ أل مؤثِّرا ... أو واقعٌ موقعَ ما قد ذُكِرا
وغيرُه معرفةٌ كَهُمْ وذِي ... وهِنْدَ وابْني والغلامِ والّذي

(ابن عقيل، ١٤١١، ج١، ص٨٦)

فمن هذا المنظر لايمكن أن نعتبر النكرة المقصودة من المعارف، إذ يجوز أن تقبل «أل»، وتؤثِّر فيه، مثلاً في يا رجلُ نقول: يا أيُّها الرجلُ، أمّا من ناحية المعني فلاإشكال أن نعتبره من المعارف، لأنَّ النكرة المقصودة يُراد بها النكرة الّتي يزول إبهامها وشيوعها بسبب ندائها مع قصد فرد من أفرادها، والاتِّجاه إليه وحده بالخطاب، فتصير معرفة دالَّة على واحد معيَّن، بعد أن كانت تدلُّ على واحد غير معيَّن.

ولكن درجة التعريف في هذا النوع من المعرفة ليست مثل الاسم العلم. يقول عباس حسن: المعرفة تدلُّ على التعيين، ولكن المعارف تختلف في درجة التعيين والتعريف، فبعضها أقوي من بعض... واسم الإشارة والمنادى النكرة المقصودة في درجة واحدة، لأنَّ التعريف بكلٍّ منهما يتمُّ إمّا بالقصد الّذي يعينه المشار إليه، وإمّا بالتخاطب (حسن، ١٤٢٥، ج١، ص١٩١).

من جهة أخرى نرى أنَّ بهاء الدين عدَّ المعارف ويقول: كزيد والرجل وذا والّذي وهو والمضاف إلى أحدها معنى والمعرف بالنِّداء، يعني برأيه أنَّ أعرفَ المعارف العلمُ، ثُمَّ المعرَّفُ باللام، ثُمَّ اسمُ الإشارةِ، ثُمَّ الموصولُ، ثُمَّ المضمر، ثُمَّ المضاف، ثُمَّ المعرف بالنِّداء. ولايُعجب الشارحَ هذا الرأي، ويقول: هذا الترتيبُ الّذي استعمَله المصنِّفُ في المعارف لم أرض ذكره، والّذي عليه الجمهورُ أنَّ الأعرفَ المضمرُ، ثُمَّ العلمُ، ثُمَّ اسمُ الإشارةِ، ثُمَّ الموصولُ، والمعرَّفُ باللام أو النداءُ، والمضافُ في رتبة المضاف إليه، إلّا المضاف إلى المضمر فهو في رتبة العلم (المدني، ١٣٨٨، ص٩٢).

ومذهبُ الكوفيِّينَ أنَّ الأعرفَ العلمُ، ثُمَّ المضمرُ، ثُمّ المبهمُ، ثُمَّ ذو الأداة، وعندَ ابنِ كيسان أنَّ الأعرفَ المضمرُ، ثُمَّ العلمُ، ثُمَّ اسمُ الاشارةِ وذو اللام، ثُمَّ الموصولُ، وعندَ ابنِ السّراج أنَّ أعرفَها اسمُ الإشارةِ، ثُمَّ المضمرُ، ثُمَّ العلمُ، ثُمَّ ذو اللام. قال ابن مالك أعرفُها ضميرُ المتكلِّمِ، ثُمَّ ضميرُ المخاطبِ، ثُمَّ العلم، ثُمَّ ضمير الغائب السالم عن إبهامٍ، ثُمَّ المشارُ به والمنادى، ثُمَّ الموصولُ وذو الأداة، والمضافُ بحسب مايضاف إليه (م.ن، ص٩٢).

يذهب جمهور النحويِّين إلى أنَّ الفعل الماضي مبنيٌّ على الفتح، ما لم يتَّصل به واو جمع فيضمُّ، أو ضمير رفع متحرِّكٍ فيسكن. أمّا الشيخ البهائي فيعتقد أنَّ الماضيَ مبنيٌّ على الفتح إلّا إذا كان آخره ألفاً، أو اتَّصل به ضمير رفع متحرِّك أو واو (الشيخ البهائي، ١٣٨٤، ص١٢).

فنلاحظ أنَّ البهائيَّ خالف الجمهور في هذه القضية، ويذهب إلى أنَّ المعتلَّ الآخر مبنيٌّ على السكون سواءٌ كان منقلباً عن الواو، نحو: غزا، أو الياء، نحو: رَمَى، فإنَّ أصلهما «غَزَوَ» و«رَمَيَ»، قُلبتِ الواوُ والياءُ ألفين، لتحرُّكهما وانفتاح ما قبلَهما، فيكونُ مبنيّاً على السكون لِلْاعلال المذكور.

إذا أخذنا أصل الفعل بنظر الاعتبار فرأي الشيخ ليس بصائب، لأنَّ الماضي المعتلَّ الآخر مثل غير المعتلِّ من حيث البناء، فـ«غَزَا ورَمَى» مثل كَتَبَ مبنيَّان على الفتح، لأنَّ أصلهما غَزَوَ ورَمَيَ، وبسبب التغييرات الإعلالية قُلبتِ الواوُ والياءُ ألفين.

يقول النحويُّون إنَّ الفعل المضارع إذا اتَّصل بنون التوكيد مباشرةً بُنِيَ على الفتح، وإذا لم تتَّصل مباشرةً فمعربٌ بالإعراب التقديريِّ. وصاحب الفوائد الصمديَّة أيضاً يقول: يُقدَّر الإعراب في سبعة مواضعَ كما هو المشهور: فمطلقاً في الاسم المقصور: كموسى والمضاف إلى الياء: كغلامي: والمضارع المتَّصل به نون التأكيد غير مباشرة: كيضربانِّ (م.ن، ص١٤).

فنرى أنَّ الشيخ البهائي يعتقد أنَّ المضارع إذا اتَّصل بنون التوكيد غير مباشرة أعرب بالإعراب التقديريِّ في حالة الرفع والنصب والجزم. أمّا الشارح فلا يقبل رأي الشيخ، ويبدو أنَّ الحقَّ معه حينما يقول: هو سهوٌ منه، رحمه الله. فإنَّ الإعرابَ إنّما يقدَّرُ في الصورة الأولي فقط، وهي قولُنا: هل تضربانِّ، فإنَّه المقدَّرُ فيه ثبوتُ النون، والأصلُ هل تضربانننِّ بثلاث نونات، الأولى نون الرفع، والثانيةُ نونُ التأكيد الثقيلةُ، حذفتْ نونُ الرفع لثقل اجتماع النونات، فحيثُ حُذفت قدِّرَ ثبوتُها، لأنَّها علامةُ الرفع بخلاف نحو: أن لاتضربانِّ من قولك: أمرتكما يا زيدان أن لا تضربانِّ عمراً، فإنَّ أصلَه قبل دخول الناصب «لا تضربان» بتخفيف نون الرفع ولا نافية، فدخل الناصبُ فحذفت نونُ الرفع علامةً للنصب، ثمّ أكِّد بالنون الثقيلة، وجاز تأكيده بها لمكان لا النافية، فإنَّه يجوز تأكيدُه بها لمكان لا النافية، فإنَّه يجوزُ تاكيدهُ بها بعدها بقلَّة، وكذا نحو: لا تضربانِّ (المدني، ١٣٨٨، ص١٧٠).

يذهب جمهور النحويِّين إلى أنَّ استتار الضمير في نحو: قام ويقوم جائز، لأنَّ الظاهر يقع موقعه، ولكنَّ الشيخ البهائي يعتقد أنّه إذا قلنا: زيدٌ قام أو يقوم، ففاعلهما ضمير واجب الاستتار، يقول الشيخ: والاستتار يجبُ في الفعل في ستِّةِ مواضعَ: فعل الأمر للواحد المذكَّر، والمضارع المبدوُّ بتاء الخطاب للواحد أو بالهمزة أو بالنون، وفعل الاستثناء وفعل التعجُّب، وأُلحق بذلك: زيدٌ قام أو يقوم، وما يظهر في بعض هذه المواضع، كأقومُ أنا، فتأكيد للفاعل كقمت أنا (الشيخ البهائي، ١٣٨٤، ص١٥).

وجاء في الحدائق الندية أنَّ الملحقُ لذلك جماعةٌ منهم ابنُ هشام في «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» خلافاً لابن يعيش وابن مالك. يقول ابنُ هشام إنَّ استتار الضمير في نحو: زيدٌ قامَ، واجبٌ لا جائزٌ، إذ لايصحُّ أن يُقالَ: زيدٌ قامَ هو مثلاً على أنْ يكونَ هو فاعلاً لقام، وكونُ الظاهر أو الضميرِ المنفصلِ قد يقعُ في موقع هذا الضمير المستتر لا يوجبُ إثباتَ جواز الاستتار له، وذلك لأنَّ تركيبَ زيدٌ قام أبوه، أو ما قامَ إلّا هو غيرُ تركيبِ زيدٌ قامَ، وليس الكلام فيه. أمَّا زيدٌ قام فضميرُه واجبُ الاستتار دائماً، ولايظهرُ في حينٍ من الأحيان، ولو قلت: زيدٌ قام هو، فهو توكيدٌ للضمير المستتر، لا فاعلٌ (المدني، ١٣٨٨، ص١٩٨).

يأتي الشارح برأي النحاة في المسألة وما يُبدي رأيه. يَبدو أنَّ ابن هشام ومن وافقه في هذه القضية يهتمُّون بالمعنى، لذلك يقول: ذلك لأنَّ تركيبَ زيدٌ قام أبوه، أو ما قامَ إلّا هو، غيرُ تركيبِ زيدٌ قام، لكنَّنا إذا نظرنا إلى اللفظ رأينا أنَّ الظاهر يمكن أن يخلف الضمير في الجملة، إذ يمكن القول: زيدٌ قام أبوه، فكما أنَّ العامل رفع الضمير في «زيد قام»، رفع الظاهر في «زيدٌ قام أبوه».

يذهب النحاة إلى أنَّ تقديم الخبر على المبتدأ ممنوعٌ إذا كان كلاهما معرفتين أو نكرتين من غير دليل يدلُّ عليهما، يقول ابن مالك:

فَامْنَعْهُ حينَ يَستوي الجزءانِ عُرْفاً ونُكْراً عَادِمَي بَيان

(ابن عقيل، ١٤١١، ج١، ص٢٣١)

ويقول ابن هشام: يجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائلَ: إحداهما أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما، نحو: الله ربُّنا، أو اختلفت، نحو: زيدٌ الفاضلُ، والفاضلُ زيدٌ، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كلٍّ منهما مبتدأ وخبراً، وقيل: المشتقُّ خبر وإن تقدَّم، نحو: القائمُ زيدٌ... (ابن هشام، ١٤١٤، ص٥٨٨).

ويوضِّح الشيخ المسألة إضافةً إلى ما تقدَّمَ ويقول: المجهول ثبوته للشئ عند السامع في اعتقاد المتكلِّم يجعل خبراً، ويؤخَّر، وذلك الشيء المعلوم يجعل مبتدأ، ويقدَّم، ولا يُعْدل عن ذلك في الغالب، فيقال لمن عرف زيداً باسمه وشخصه ولم يعرف أنَّه اخوه: زيدٌ أخوك، ولمن عرف أنَّ له أخاً ولم يعرف اسمه: أخوك زيدٌ، فالمبتدأ هو المقدَّم في الصورتين (الشيخ البهائي، ١٣٨٤، ص١٩).

فنرى أنَّ الشيخ البهائيَّ يشير إلى نكتة ظريفة، وهو أنَّ المجهول ثبوته للشئ يجب أن يؤخَّر على أنَّه هو الخبر، ولا فرق بين أن يكون معرفة أو نكرة، لأنَّ المهمَّ هنا هو جهل انتساب المسند إلى المسند إليه. وأشار الرضيُّ إلى المسألة في شرح الكافية لابن الحاجب ويقول: المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه، وإنَّما الّذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه (ابن حاجب، ١٤٠٥، ج١، ص١٠٩).

شرح العامليُّ القواعد النحويَّة في الصمديَّة شرحاً موجزاً بعيداً عن الغموض إلّا في موضع، ولعلَّه من مظاهر عصر الانحطاط، وهو في مبحث توابع المنادى، حيث يقول: أمَّا المعطوف فإن كان مع أل فالخليلُ يختار رفعهُ ويونس نصبه، والمبرَّد إن كانَ كالخليل فكالخليل، وإلّا فكيونس، وإلّا فكالبَدل (الشيخ البهائي، ١٣٨٤، ص٣٦).

ويشرحه الشارح دقيقاً ويقول: «أمَّا المعطوفُ» عطفُ نسق، «فانْ كانَ مع ألْ» سواءٌ كان علماً، نحو: يا زيدٌ والحارث أو لم يكن، نحو: يا زيد والرجل، «فالخليلُ» بنُ أحمد الفراهيديُّ نسبته إلى فراهيد، وهي بطنٌ من الأزد، وهو فريدُ العصر وقريعُ الدهر وأستاذ أهل الفطنة الّذي لم يُرَ نظيرهُ، ولا عرفَ في الدنيا عديلُه، حتى قالَ بعضُ أهلِ العلم: إنَّه لا يجوزُ على الصراط بعد الأنبياء أحد أدقُّ ذهناً من الخليل﵀ «يختار» مع تجويز النصب «رفعه» لما فيه من مشاكلته للمنادى في حركته ونظراً إلى المعنى، لأنَّه منادى مستقلٌّ معنى، وإن لم يصحَّ مباشرة الحرف له ولكونه الأكثرَ في استعمالهم، كما حكاه سيبويه ووافق الخليلُ تلميذه سيبويه والمازنيُّ. و«يونسُ» بن جبيب الضبيّ أستاذ سيبويه يختارُ «نصبَه»، لأنَّه لا يجوزُ أنْ يلي حرفَ النداء، فينبغي أن لا يجعلَ كلفظ ما وَليهَ، ولذلك قرأ جميعُ القرَّاء ما عدا الأعرجَ قوله تعالى: ﴿**يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾ (سبأ/١٠) بالنصب، ووافقَ يونسَ أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو الثقفي والجرميّ، وعزيَ في غالب المتون هذا الاختيارُ إلى أبي عمرو دون غيره، فالتبسَ الأمرُ على بعض الناس، فتوهِّم أنَّ ذكر يونس في هذا المقام سهوٌ من قلم الناسخ، وسببه أنَّه لم يكن في هذا العلم بالراسخ (المدني، ١٣٨٨، ص٥٨٢).

«و» أبو العباس محمد بنُ يزيد «المبرَّد» بضمِّ الميم وفتح الباء الموحَّدة وفتح الراء المشدَّدة، عرف بذلك لما حكى السيرافيّ من أنَّه لمَّا صنَّف المازنيُّ كتابه «الألف واللام» سأل المبرَّد عن دقيقه وعويصه، فأجابَ بأحسن جواب، فقالَ: قم فأنت المبرّدُ بكسر الراء المثبت للحقَّ فغيَّره الكوفيُّون وفتحوا الراء وجعلوه نبزاً[١]. «إنْ كانَ» المعطوفُ معَ أَلْ علماً «كالخليل» واليسع والصعق، فهو «كالخليل» في اختيار الرفع، أو فيختارُ الرفع كالخليل، لأنَّ ألْ لم تفد فيه تعريفاً فهي كالعدم فاشبه عطف النسق المجرَّد من أل، «وإلّا» يكن المعطوف مع أل علماً، بل كان جنساً كالرجل والطير، فهو «كيونس» في اختيار النصب، لأنَّه يكونُ حينئذٍ باحداث أل فيه تعريفاً وتركيباً ما مشابهاً للمضاف، هذا هو المنقولُ الصحيحُ عن المبرِّد (م.ن، ص٥٨٢).

شارح الفوائد الصمديَّة السَّيِّد علي خان

هو السَّيِّد علي خان صدر الدين المدنيُّ الشيرازيُّ المعروف بابن معصوم، من أولاد زيد بن الإمام السَّجّاد زين العابدين علي بن الحسين بن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب﵈ (الأميني، ١٣٩٧، ص٣٤٧).

---

١. النبز: لقب السوء.

وُلد ﷺ سنةَ ١٠٥٢هـ في المدينة المنوَّرة، ولذا لقِّب بالمدنيِّ، ونشأ وترعرعَ فترةَ طفولته وصباه فيها وبجوار مكَّة المكَّرمة. وقد سافرَ أبوه الفاضلُ الأديب السَّيِّد نظام الدين أحمد إلى حيدرآباد في الهند بطلب من السلطان عبدالله قطب الدين شاه حيثُ زوَّجه ابنته، وبقيَ السَّيِّد ابن المعصوم في أحضان والدته (المدني، ١٤١٥، ج١، ص٧).

واشتغل بالعلم إلى أن هاجرَ إلى حيدر آباد سنةَ ١٠٦٨هـ، وشرع بها في تأليف سلافة العصر سنة ١٠٨١هـ، وأقام بالهند ثماني وأربعين سنةً، وكان في حضانة والده الطاهر إلى أن تُوفّي أبوه سنه ١٠٨٦هـ، فانتقل إلى [برهان بور] عند السلطان أورنك زيب، وجعله رئيساً على ألف وثلاثمائة فارسٍ، وأعطاه لقب خان (الأميني، ١٣٩٧، ص٣٤٩).

إنَّ السَّيِّد المدنيَّ في حيدرآباد اغترف العلم، خاصَّة من روَّاد مجلس أبيه الّذي كان منتدى يلتقي فيه العلماء والأدباء، وخلال هذه الفَترة ألَّف كتاب «الحدائق النديَّة» في شرح الصمديَّة (المدني، ١٤١٥، ج١، ص٨).

توفِّي السَّيِّد علي خان سنة ١١٢٠هـ على أرجح الروايات في شيراز، ودفن بحرم السَّيِّد أحمد بن الإمام موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام الملقَّب بالشاه جراغ عند جدِّه غياث الدين بن منصور صاحب المدرسة المنصورية (المدني، ١٤٠٣، ص١٥).

قال العلّامة الشيخ عبد الحسين الأمينيُّ صاحب الغدير: من أسرة كريمة طنِّب سرادقها بالعلم والشرف والسؤدد، ومن شجرة طيِّبة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كلَّ حين، اعترقت شجونها في أقطار الدنيا من الحجاز إلى العراق إلى إيران، وهي مثمرة يانعة حتّى اليوم (الأميني، ١٣٩٧، ص٣٤٧).

مؤلفاته

١- سلافة العصر: ترجم فيها لأدباء القرن الحادي عشر. فرغ منه سنة ١٠٨٢هـ.

٢- سلوة الغريب وأسوة الأديب: وهي رحلته إلى حيدر آباد في الهند، سنة ١٠٦٦هـ.

٣- الدرجات الرفيعة في طبقات الإمامية من الشيعة.

٤- أنوار الربيع في أنواع البديع: فرغ من تأليفه سنة ١٠٩٣هـ، وهو شرح لبديعيته ١٤٧ بيتاً، نظمها في اثنتي عشر ليلة.

٥- الكلم الطيِّب والغيث الصيِّب في الأدعية المأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأهل البيت عليهم السلام لم يتمَّه.

٦- رياض السالكين في شرح صحيفة سيِّد الساجدين.
٧- الحدائق النديَّة في شرح الصمديَّة: فرغ من تأليفه سنة ١٠٧٩هـ. قال عنه السَّيِّد محسن الأمين: وهو شرح لم يعمل مثله في علم النحو، نقل فيه أقوال جميع النحاة من كتب كثيرة.
٨- شرحان أيضاً على الصَّمديِّة: المتوسط والصغير.
٩- موضَّح الرشاد في شرح الإرشاد: كتاب في النحو.
١٠- رسالة في أغلاط الفيروز آبادي في القاموس.
١١- التذكرة في الفوائد النادرة.
١٢- المخلاة: وهو على نحو مخلاة الشيخ البهائي.
١٣- الزهرة في النحو.
١٤- نغمة الأغان في عشرة الإخوان.
١٥- الطراز في اللغة.
١٦- ملحقات السلافة مشحونة بكلّ أدب وظرافة.
١٧- ديوان شعره.

أسلوب السَّيِّد علي خان النحويِّ في شرح الفوائد الصمديَّة

ممَّا تجدر الإشارة إليه هو أنَّ السيد علي خان ينقل من العلماء أنَّ تعلُّمَ النحو واجبٌ، لأنَّ النحو مفتاح اللغة العربيَّة، وهذه اللغة وسيلة فهم الشريعة الإسلاميَّة، يقول الشارح: قيلَ: ومِن ثَمَّ كانت معرفتُه واجبةً، لأنَّ تعلُّمَ الشرائع الواردة بلغة العرب لا يَتِمُّ إلّا به، وكلُّ ما لايَتِمُّ الواجبُ المطلقُ إلّا به فهو واجبٌ (المدني، ١٣٨٨، ص٤١).

كتابُ «الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديَّة»، شرح عظيم وافٍ بالمقصود يبيِّنُ كلَّ ما أراده الشيخ البهائي، بحيث يستفيد المؤلِّف من آراء كبار النحويِّين واللغويِّين كالخليل وسيبويه والكسائيِّ وابن جنيِّ، وهو يأتي بآراء نحو ثلاثمائة نحويٍّ ولغويٍّ في شرحه هذا، ويمكن القول إن هذا الكتابَ موسوعة لآرائهم.

شرح عددٌ من العلماء كتاب الصمديَّة، ولكن شرح السَّيِّد علي خان المدنيُّ أفضلُ وأشهرُ من بقية الشروح؛ لأنَّ الشارح استشهد فيه بكثير من الآيات القرآنيَّة والأبيات الشعريَّة، بحيث يضمُّ ألفاً ومائة بيت من الشواهد النحويَّة للشعراء الجاهليِّين والاسلاميِّين والأمويِّين والعباسيِّين وقليل من شعراء عصر الانحطاط.

وبما أنّ السَّيِّد علي خان الكبير كان من كبار العلماء والأدباء، يأتي أثناء شرحه القواعد النحويَّة بمباحث تفسيريَّة للقرآن الكريم، ويستفيد كثيراً من تفسير الكشاف للزمخشريِّ، ويأتي بالمسائل التاريخيَّة الّتي أثيرت بين العلماء حول المسائل النحويَّة واللغويَّة، وفي كثير من الأحيان يبدأ قبل دخول البحث بشرح قضايا الأصوات اللغويَّة[1] فيما يتعلَّق بتلفُّظ المفردات إضافة إلى شرح فلسفة الإعراب والمباحث البلاغيَّة والكلاميَّة، ويُعدُّ الكتابُ من هذا المنظر من أكمل الكتب النحويَّة، وليس يغني من جوع فحسب بل يسمنُ أيضاً.

وقد شرح الشارح الكبير كلَّ القواعد النحويَّة وفوائدها بصورة استدلالية وعقليَّة ومنطقيَّة، ولم يترك مسألة منها إلّا مستشهداً فيها بالآيات القرآنيَّة والقراءات المختلفة، ومورداً آراء النحاة واللغويِّين، مقارناً بينها بدقَّة، ويردُّ بعضاً، ويقبلُ بعضاً. ويمكن القول: إنَّ هذا الكتاب يشبه «مغني اللبيب» لابن هشام، إلّا أنَّه أكمل منه، ومن حيث المقارنه بين النحويِّين وآرائهم واختلافاتهم يشبه كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباريِّ.

ولقد استفاد الشارح من آراء النحويِّين واللغويِّين واستشهد بكثير من الكتب النحويِّة المشهورة مثل «الكتاب» لسيبويه و«شرح الكافية في النحو» للرضي و«الخصائص» لابن جنيٍّ و«مغني اللبيب» و«شذور الذهب» لابن هشام و«شرح ابن عقيل».

في هذا الشرح كثيرٌ من الآيات القرآنيَّة كشواهد نحويَّة، ويوجد حوالي سبعين حديثاً، معظمها من الرسول الأعظم ﷺ ، ويشرح المؤلِّف في كتابه هذا القواعدَ النحويَّة بأسلوب منطقيٍّ ودقيق، ناسباً كلَّ قول ورأي إلى صاحبه، بحيث يشير إلى آراء النحاة في كلَّ مسألة وإلى الكتب الّتي استفاد منها، ويأتي بآراء أكثر من ثلاثمائة نحويٍّ ولغويٍّ.

يأتي السيِّد علي خان قبل دخول البحث أوَّلاً بآراء النحاة، ثُمَّ يقارن بعضها ببعض، وينقدها، وأخيراً يبدي رأيه في كثير من المسائل، وفيما يلي نستعرض بعض آراء صاحب «الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة».

بالنسبة إلى الضمير العائدِ على النكرة يقول:

في الضمير العائدِ على النكرة أربعةُ مذاهبَ: أحدُها: أنه نكرةٌ مطلقاً. الثَّاني: أنَّه معرفةٌ مطلقاً. الثَّالثُ: إنْ رجعَ إلى واجب التنكير، كما في ربَّه رجلاً فهي نكرةٌ وإلّا فمعرفةٌ، وإنَّما قُلْنا: إنَّ

1. Phonetics.

رجلاً في المثال واجب التنكير، لأنّه تمييزٌ، والتمييز واجب التنكير. الرابعُ: إنْ رجعَ إلى نكرةٍ مخصوصةٍ بصفةٍ أو حكم، نحو: مررتُ برجلٍ كريمٍ وأخيه، وجاءَ نِي رجلٌ فضربته، فهو معرفة وإلّا فنكرةٌ. والحقُّ أنَّ الضَّميرَ العائدَ إلى نكرةٍ معرفةٌ مطلقاً؛ لأَنَّ التعريفَ هو التعيينُ، أي الإشارةُ إلى معلومٍ حاضرٍ في ذهن السامع مِنْ حيثُ هو معلومٌ وإنْ كانَ مبهماً في نفسه، وهذا المعنى موجود في الضمير العائد إلى النكره، ولهذا يجري عليه أحكامُ المعارفِ اتّفاقاً (م.ن، ص٩٠).

وهذا الرأي خلاف ما صرَّحَ به ابن هشام في شذور الذهب حيث يقول: علامة النكرة أن تقبل دخول رُبَّ عليها، تقول رُبَّ رجلٍ... فإنْ قلت: فإنّك تقول: ربَّه رجلاً، والضمير معرفة، وقد دخلت عليه رُبَّ فبطلَ القول بأنّها لا تدخل إلّا على النكرات. قلت: لانسلم أنَّ الضمير فيما أوردته معرفة، بل هو نكرة، وذلك لأنَّ الضمير في المثال راجع إلى ما بعده من قولك: رجلاً وهو نكرة (ابن هشام، ١٤١٤، صص١٣١-١٣٤).

إنّ العامليَّ ما أشار في بحث المبتدأ والخبر إلى أنواع الخبر، وقد أشار إلى الخبر المفرد فقط وقال: والخبر هو المجرَّد المسند به، وهو مشتقٌّ وجامدٌ (الشيخ البهائي، ١٣٨٤، ص١٨)، لكنَّه في بحث الأحرف المشبة بالفعل تكلَّم عن الخبر إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وقال: ولايتقدَّم أحد معموليها عليها مطلقاً، ولاخبرها على اسمها، إلّا إذا كان ظرفاً أوجاراً ومجروراً (م.ن، ص٢٠).

ظاهرُ كلامِ الشيخ البهائيِّ أنَّ الخبرَ هو الظرفُ والمجرورُ نفسهُما، وفي ذلك أقوالٌ: أحدها: وهو قولُ ابن كيسان: أنَّ الخبرَ في الحقيقة هو العاملُ المحذوفُ، وأنَّ تسميةَ الظرفِ والمجرورِ خبراً مجازٌ، وعليه جمعٌ من المحقّقينَ منهم ابنُ مالك وابنُ هشام. الثاني: هو قولُ أبي علي وتلميذه أبي الفتح: إنَّه الظرفُ والمجرورُ نفسُهما، وإنَّ العاملَ صار نسياً منسيّاً، الثالث: وهو مرتضى الرضيِّ، إنَّه هما ومتعلقهما، والأوّلُ هو التحقيقُ (المدني، ١٣٨٨، ص٢٧٧).

ممّا تجدر الإشارة إليه هو أنَّ صاحب الحدائق النديَّة استفاد كثيراً من شرح الكافية للرضيِّ ولكن بعض الأحيان خالف الرضيَّ، منه هذا الرأي المذكور.

وأمّا بالنسبة إلى الظرف والمجرور فهل هما نفسهما الخبر أُم لا؟ يشيرُ ابن مالك في الألفية أوَّلاً إلى الخبر المفرد والجملة، حينما يقول:

ومفـرداً يأتـي ويأتـي جملـة حاويةً معنى الّذي سِيقَتْ لـه

(ابن عقيل، ١٤١١، ج١، ص٢٠٢)

وبعد أبيات يقول:

وأخْبَروا بظرفٍ أو بحرفِ جَرّ ناوينَ مَعنى كائنٍ أو اسْتَقَرّ

(م.ن، ص٢٠٩)

فيذهب ابن مالك إلى أنَّ الظرف والجارَّ مع مجروره قد يقع كلٌّ منهما خبراً لا بنفسه، ولكن بمتعلِّقه، ولكن كما رأينا قال صاحب الحدائق الندية: إنَّ ابن مالك من المحقِّقين الّذين يعتقدون أنَّ الخبرَ في الحقيقة هو العاملُ المحذوفُ، وما في الأبيات خلافه.

يبدو أنَّ الصحيح، كما قال شارح الصمديَّة، هو أن نقول: إنَّ الخبر هو نفس المتعلَّق وحده، والظرف والجارُّ والمجرور قيدان له، فالخبر في الحقيقة على النوعين: المفرد والجملة، وبالنسبة إلى الظرف إذا كان المتعلَّق اسماً فالخبر من قبيل المفرد، وإذا كان فعلاً فالخبر من قبيل الجملة.

إنَّ دواعي حذف الفاعل بعضها لفظيٌّ، كالرغبة في الاختصار، وكالمماثلة بين حركات الحروف الأخيرة في السجع وكالضرورة الشعريَّة، وبعضها معنويٌّ، كالجهل به، وكالخوف منه، أو عليه، وكإبهامه، أو تعظيمه بعدم ذكر اسمه على الألسنة صيانة له، أو تحقيره بإهماله، وكعدم تعلُّق بذكره، حين يكون الغرض المهم هو الفعل، وكشيوعه ومعرفته وقد جمعها السَّيِّد علي خان في بيتين ويقول: وقد نظمت ذلك في أرجوزتي في قولي:

وَحَذْفُه لِلْخوفِ والإبهام والْوَزنِ والتَّحقيرِ والإعظَام

وَالْعِلم والْجَهْلِ والاخْتِصَارِ والسَّجْعِ والوِقَارِ والإيثَارِ

(المدني، ١٣٨٨، ص٢١١)

حاول السَّيِّد علي خان أنْ يبيِّن علل القواعد النحويَّة، على سبيل المثال يقول العامليُّ في مبحث مميِّز أسماء العدد: ورفضوا جمع المائة. وشرح السَّيِّد سببه ويقول: «ورفضوا» أي العرب تركوا «جَمعَ المأئة» مضافاً إليها ثلاث وأخواته ولم يقولوا ثلاثمئات أو مائين، وإنْ كانَ هو القياس، لأَنَّ مميَّزَ الثلاثة إلى العشرة يكون جمعاً، كما مرَّ، لكنَّهم كرهوا الجمعَ هنا لما في الإتيان به من تكرُّر معنى التانيث، لأَنَّ الجمعَ مؤنّثٌ معنًى، والمائة أيضاً مونثٌ، فعوملَ بالخفَّة لذلك، أو لأنَّ المائة وإنْ أفردت لفظاً فهي جمعٌ معنًى، لأنّها عشرُ عشراتٍ وهو عددٌ قليلٌ (المدني، ١٣٨٨، ص٥٩٣).

يقول النحويُّون يمتنع العلم من الصرف إذا كان أعجمياً زائداً على ثلاثة أحرف، كما يقول ابن مالك في الألفية:

والعَجَميُّ الوضعِ والتَّعريفِ معْ زيدٍ على الثلاثِ صرْفهُ امْتنعْ

(ابن عقيل، ١٤١١، ج٢، ص٣٣٢)

أي ممَّا لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلميَّة وفرعية اللفظ بكونه من أوضاع العجمة، لكن بشرطين: أن يكون عجميَّ التعريف، أي يكون علماً في لغتهم، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحق.

ولكن كيف يمكن أن نعرف أنَّ الاسمَ عجميٌّ؟ يقول السَّيِّد: تعرفُ عجمة الاسم بوجوه:

أحدُها: النقلُ بأنْ ينقلَ ذلك بعضُ أئمة اللغة.

الثاني: خروجُه عن أوزان الأسماء العربية، نحو: أبريسم، فإنَّ مثل هذا الوزن مفقودٌ في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

الثالثُ: أنْ يكونَ أوَّله نون ثُمَّ راء، نحو: نرجس، فإنَّ ذلك لا يكون في كلمة عربيَّة.

الرابعُ: أن يكونَ في آخرة زاءٌ، نحو: مُهَنْدِز[١]، فإنَّ ذلك لا يكونُ في كلمة عربيَّة.

الخامسُ: أنْ يجتمعَ فيه الصادُ والجيمُ، نحو: الصولجان[٢] والجص.

السادسُ: أنْ يكونَ فيه الجيمُ والقاف، نحو المنجنيق.

السابعُ: أن يكون خماسيَّاً أو رباعيَّاً عارياً من حروف الذلّاقة، وهي الياء والراء والفاء واللام والميم والنون. فإنَّه متى كان عربيَّاً فلابدَّ أنْ يكونَ فيه شيءٌ منها، نحو: سفرجل وقذعمل[٣] وقرطعب[٤] وجحمرش[٥].

هذا ما جَمَعه أبو حيان في شرح التسهيل (المدني، ١٣٨٨، ص٨٢٤).

---

١. المُهَنْدِز: الّذي يقدّر مجاري القُنى والأبنية إلّا أنّهم صيروا الزاي سيناً، فقالوا مهندس، لأنَه ليس في كلام العرب زاي قبلها دال (ابن منظور، ج٤، ص٤١٧١).

٢. الصَّوْلَج والصَّوْلَجَان والصّلَجانة: العود المعوج، والجمع صوالجة.

٣. القُذَعْمِل: القصير الضخم من الإبل.

٤. قرطعب: ما عليه قرْطَعْبة أي قطعة خرقة.

٥. الجحمرش: العجوز الكبيرة الغليظة.

النتيجة

قد جمع الشيخ البهائي القواعد النحويَّة بصورة كاملة في «الفوائد الصمديَّة» لكن بإيجاز شديد، لذلك يحتاج هذا الكتاب إلى الشرح، وقد شرحه السَّيِّد علي خان المدنيّ شرحاً وافياً بأسلوب دقيق، وهو يستشهد بكثير من الآيات القرآنيَّة والأبيات الشعريَّة، ويستفيد من آراء كبار النحويِّين واللغويِّين، ويقارنها مقارنة دقيقة. وبما أنَّ السَّيِّد علي خان الكبير كان من كبار العلماء والأدباء في عصره، يأتي أثناء شرحه القواعد النحويَّة بعض الأحيان بمباحث تفسيريَّة للقرآن الكريم، ويستفيد كثيراً من تفسير الكشاف للزمخشريِّ، ويأتي بالمسائل التاريخيَّة الّتي أثيرت بين العلماء حول المسائل النحويَّة واللغويَّة، وفي كثير من الأحيان يبدأ قبل دخول البحث بشرح قضايا الأصوات اللغويَّة فيما يتعلَّق بتلفُّظ المفردات إضافة إلى شرح فلسفة الإعراب والمباحث البلاغيَّة والكلاميَّة، ويُعدُّ الكتابُ من هذا المنظر من أكمل الكتب النحويَّة، وليس يغني من جوع فحسب بل يسمنُ أيضاً.

يأتي السيِّد علي خان قبل دخول البحث أوَّلاً بآراء النحاة، ثُمَّ يقارن بعضها ببعض، وينقدها، وأخيراً يبدي رأيه في كثير من المسائل، وممَّا تجدر الإشارة إليه هو أنَّ صاحب الحدائق النديَّة استفاد كثيراً من شرح الكافية للرضيِّ ولكن بعض الأحيان خالف الرضيَّ.

والّذي يريد أن يتعلَّم اللغة العربيَّة علميّاً ودقيقاً يحتاج إلى علم النحو، وإنَّ من أكمل الكتب النحويَّة وأفضلها وأدقِّها كتاب «الحدائق النديَّة في شرح الفوائد الصمديَّة» بحيث يمكن أن نعتبره من المراجع في هذا المجال.

المصادر والمراجع

١. ابن الحاجب، عثمان بن عمر (١٤٠٥هـ). *الكافية في النحو*. شرح رضي الدين الأسترآبادي، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢. ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن (١٤١١هـ). *شرح ابن عقيل على الفية*. الطبعة السابعة، طهران: ناصر خسرو.

٣. ابن هشام، عبدالله بن يوسف (١٤١٤هـ). *شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب*. الطبعة الثالثة، قم: دار الهجرة.

٤. ـــــــــــــــــــ (١٩٧٩م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. الطبعة الخامسة، بيروت: [دون نا].

٥. الأفغاني، سعيد (دون تا). *من تاريخ النحو*. بيروت: دار الفكر.
٦. الأمين، محسن (١٤٠٣هـ). *أعيان الشيعة*. المجلّد التاسع، بيروت: دار التعارف للمطبوعات.
٧. الأميني، عبدالحسين (١٣٩٧هـ). *الغدير*. ج١١، الطبعة الرابعة، بيروت: دار الكتب العربي.
٨. الجرجاني، مير سيد شريف وآخرون (١٣٦٧ش). *جامع المقدمات*. الطبعة الثالثة، قم: انتشارات علمي.
٩. حسن، عباس (١٤٢٥هـ). *النحو الوافي*. الطبعة السابعة، قم: ناصر خسرو.
١٠. الخوانساري، محمد باقر (١٣٩٢هـ). *روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات*. ج٧، قم: مطبعة استوار.
١١. الزركلي، خير الدين (١٣٨٩هـ). الأعلام. الطبعة السادسة، بيروت: [دون نا].
١٢. الشيخ البهائي، محمد بن حسين (١٣٦١ش). *ديوا ن شيخ بهائي*، بمقدّمة سعيد نفيسي، طهران: نشر جكامه.
١٣. ـــــــــــــــــــ (١٣٨٤ش). *الفوائد الصمدية*. تصحيح علي أفراسيابي، ط٦، قم: منشورات نهاوندي.
١٤. علي بن أبي طالب (١٤١٩هـ). *ديوان الإمام علي*عليه السلام. جمعه وضبطه حسين الأعلمي، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.
١٥. المدرسي، محمد علي (دون تا). *ريحانة الأدب*. المجلد الثالث، ط٤، طهران: منشورات خيام.
١٦. المدني، علي خان بن أحمد (١٤٠٣هـ). *الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة*. الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الوفاء.
١٧. ـــــــــــــــــــ (١٤١٥هـ). *رياض السالكين*. ج١، الطبعة الرابعة، قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
١٨. المدني، علي صدرالدين (١٣٨٨هـ). *الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمديّة*. تصحيح سيد أبوالفضل سجادي، قم: ذوي القربى.
١٩. ـــــــــــــــــــ (١٤٢٤هـ). *سلافة العصر*. مصر: [دون نا].
٢٠. نظام طهراني، نادر (١٣٨٠ش). *تاريخ الأدب في عصر الانحطاط*. طهران: نشر فرهيختة.